

Distr.: General
12 July 2022
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 9090، المعقودة في 12 تموز/يوليه 2022، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، أصدر رئيس مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

"يعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ويعيد كذلك تأكيد ما يتصل بذلك من قراراته وبياناته الرئاسية السابقة التي تعالج موضوع حفظ السلام.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية حفظ السلام بوصفه إحدى أنجع الوسائل المتاحة للأمم المتحدة في مجال تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما، ويؤكد من جديد المبادئ الأساسية لحفظ السلام، مثل موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة، إلا في حال الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه ولا الحفاظ عليه بالانخراط العسكري والتقني وحده، وإنما يتأتى ذلك عبر إيجاد حلول سياسية واتباع نهج شامل للحفاظ على السلام، ويشدد على ضرورة الاسترشاد في تصميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشرها بمبدأ السعي إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة.

"ويلاحظ مجلس الأمن التقدم المحرز فيما يبذله الأمين العام من جهود لتعبئة جميع الجهات الشريكة وذات المصلحة دعماً لإضفاء المزيد من الفعالية على عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام بواسطة مبادرتيه "العمل من أجل حفظ السلام" و "الصيغة المعززة من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام"، اللتين تبرزان في جملة أمور الأهمية التي يتسم بها التواصل الاستراتيجي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية التواصل الاستراتيجي في تنفيذ ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي سلامة حفظة السلام وأمنهم. ويعترف مجلس الأمن بأن اضطلاع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأنشطة التواصل الاستراتيجي وتوفيرها للمحتوى الدقيق بلغات من بينها اللغات المحلية وبالتنسيق مع السلطات الوطنية، حسب الاقتضاء، يساعدان على تعزيز فهم الجهات المعنية ذات المصلحة، ولا سيما الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية، لولاياتها،



وإدارة توقعاتها، وحشد ثقتها ومؤازرتها، ويسهمان في مكافحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة ابتغاء تعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على تنفيذ ولاياتها وتحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم.

”ويسلم مجلس الأمن بأن أنشطة التواصل الاستراتيجي تؤدي دورا تمكينيا ومعززا في جميع المجالات المشمولة بولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال المساعدة في تعديل الرسائل الموجهة استجابة للمعلومات التي تستقيها عمليات حفظ السلام، في حدود ولايتها ومنطقة عملياتها. ويرحب مجلس الأمن بما يمضي الأمين العام في بذله من جهود ترمي إلى مراعاة التواصل الاستراتيجي في تخطيط عمليات حفظ السلام وفي اتخاذ ما يتصل بها من قرارات، ويشير إلى أن اتباع نهج شامل للبعثة بأسرها تجاه التواصل الاستراتيجي يبسر كسب ثقة المجتمعات المحلية، مثلما يبسر التنسيق بين العناصر العسكري والشرطي والمدني ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبناء على ذلك، يشدد مجلس الأمن على ضرورة تحسين ثقافة التواصل الاستراتيجي عبر العناصر المدني والعسكري والشرطي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويؤكد الدور الحاسم الذي تؤديه قيادة البعثات في هذا الصدد.

”ويؤكد مجلس الأمن أن التواصل الاستراتيجي عنصر مهم في اتباع نهج شامل ومتكامل وفعال في مجال حماية المدنيين، ويدعو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تعمل لدى تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين على تعزيز الانخراط والوعي الأهليين باحتياجات المجتمعات المحلية وقدراتها في مجال الحماية، وبخاصة عبر استخدام أنشطة التواصل الاستراتيجي والمشاركة المجتمعية. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية تعدد اللغات عند وضع استراتيجيات التواصل بدءا من مرحلة التخطيط، حسب الاقتضاء. ويشدد مجلس الأمن على أن التواصل الاستراتيجي يمكن أن يكون أداة مهمة في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ويشجع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الاستثمار منذ البداية في الحوار والمشاركة مع الفاعلين المحليين، ولا سيما منهم النساء والشباب، بغية إقامة بيئة من القاعدة إلى القمة لحماية المدنيين.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية أن تشارك المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع أطوار عمليات السلام والعمليات السياسية وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على جميع المستويات وجميع المناصب، وذلك يشمل المناصب القيادية العليا، ويشجع الأمين العام وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مواصلة استغلال أنشطة التواصل الاستراتيجي والدعوة للنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وما انفك مجلس الأمن يلتزم بزيادة عدد النساء من الأفراد المدنيين والنظاميين في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات وفي المناصب الرئيسية ويشجع على بذل الجهود في هذا الصدد.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه لسياسة الأمم المتحدة التي تقضي بعدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لتنفيذها، ويسلم بأهمية إطلاع جميع الأفراد والجهات المعنية ذات المصلحة، ومنها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والمجتمعات المحلية على هذه السياسة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم، ويلاحظ بقلق بالغ تزايد حجم ما يروّج ضد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من معلومات مضللة ومعلومات مغلوطة، وهي ظاهرة قد تؤثر سلباً في البعثات وحفظة السلام. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة اتباع نهج متكامل للتصدي لهذا التحدي في سياقات حفظ السلام، ويرحب بما يواصل الأمين العام بذله من جهود في هذا الصدد. ويؤكد مجلس الأمن من جديد الصلة الحيوية بين السلامة والأمن وبين أداء أفراد حفظ السلام المدنيين والنظاميين، وأن ترسيخ ثقافة حسن الأداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سيسهم في تحسين تنفيذ ولايات حفظ السلام، وسيفضي أيضاً إلى تحسن سلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم.

”ويشدد مجلس الأمن على أن المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها تقع على عاتق الدولة المضيفة، ويؤكد أهمية التواصل الفعال بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبين الحكومات المضيفة لبناء الثقة والتفاهم، ومن ثم تحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعوته جميع الدول الأعضاء المضيفة لعمليات حفظ السلام إلى إجراء تحقيق فوري مع المسؤولين عن الهجمات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة وأصولها وملاحقتهم قضائياً بطريقة فعالة، بغية منع الإفلات من العقاب وتثبيط أعمال العنف المرتكبة ضد حفظة السلام، انسجاماً مع القرار 2589 (2021)، وإطلاع المعنية من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على التقدم المحرز في هذه التحقيقات والملاحظات القضائية وفق القرار 2518 (2020).

”ويحيط مجلس الأمن علماً بوضع استراتيجية متعلقة بالتحول الرقمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويسلم بأهمية الاستفادة من تكنولوجيات الاتصال القائمة بغية دعم تنفيذ الولايات وتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم ويرحب، في هذا الصدد، بالمبادرات المتواصلة من قبيل إنشاء بوابة Unite Aware الإلكترونية الخاصة ببعثات الأمم المتحدة. ويشجع مجلس الأمن عمليات حفظ السلام والجهات المعنية ذات المصلحة، ومنها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على دعم ما هو متاح من تكنولوجيات الاتصال التي تركز على الميدان ويمكن التحويل عليها وتتسم بفعالية التكلفة والاستفادة منها بشكل تام، حسبما يكون مناسباً، دعماً لتنفيذ ولايات حفظ السلام ووفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والمبادئ الأساسية لحفظ السلام، ويشدد على ضرورة إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والبلدان المضيفة، حسب الاقتضاء.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته الأمين العام إلى مواصلة استعراض معايير الأمم المتحدة المتعلقة بالتدريب والأداء وضمان توحيدها، ويرحب بمبادرة الأمين العام لتحديث سياسة التواصل الاستراتيجي والإعلام لعام 2017. ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على أن يواصل، بالتشاور الوثيق مع الجهات المعنية ذات المصلحة، ومنها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، إعداد استراتيجية بشأن التواصل الاستراتيجي ووضع سياسات ومبادئ توجيهية ومواد تدريبية متخصصة في هذا الموضوع، تتفّذ في جميع عناصر عمليات حفظ السلام، بهدف إدماج التواصل الاستراتيجي في التخطيط للأنشطة ذات الصلة واتخاذ القرارات بشأنها وتنفيذها.

”ويسلم مجلس الأمن بضرورة مواصلة تحسين قدرات التواصل الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام، ويشجع الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء، ومنها البلدان المساهمة بقوات

وبأفراد شرطة، على العمل معا في هذا الصدد. ويسلم مجلس الأمن بأن فعالية التواصل الاستراتيجي تتوقف بشكل كبير على تزويد الأفراد، مدنيين ونظاميين على حد سواء، بالتدريب الملئم المراعي لخصوصية السياق، ويؤكد أهمية القيام، حسب الاقتضاء، باستقدام ضباط عسكريين أكفاء معنيين بشؤون الإعلام ومنسقين أكفاء للاتصال الاستراتيجي/الإعلام في مجال الشرطة ممن لهم الخبرة المناسبة في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن أن اتباع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في السياقات الانتقالية، نهجا استباقيا في التواصل الاستراتيجي قد يسهم في تهيئة الظروف المؤاتية التي تكفل سلاسة إعادة تنظيم وجود الأمم المتحدة، ويسلم بأن من الواجب أن يفهم السكان المحليون العملية الانتقالية، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها أي وجود للأمم المتحدة أعيد تنظيمه. وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن النظر في موضوع التواصل الاستراتيجي أثناء التخطيط المبكر والشامل والمتكامل للعمليات الانتقالية على النحو المبين في القرار 2594 (2021).

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يزوده، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2023، باستعراض استراتيجي لأنشطة التواصل الاستراتيجي عبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك على مستوى المقر، وينبغي أن يقيم ذلك الاستعراض القدرات القائمة وأثرها على المجتمعات المحلية، ويحدد الثغرات والتحديات، ويقترح تدابير لمعالجتها.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يكفل تضمن التقارير المنتظمة المقدمة إلى مجلس الأمن عن فرادى عمليات حفظ السلام، حسبما ينطبق، معلومات عن إجراءات وأثر التواصل الاستراتيجي فيما يتعلق بالأنشطة الصادر بها تكليف“.